في قضية ترافع فيها المحامي حمد النصافي وقدم مايثبت أحقية موكلته

«الكلية» تلزم شركة عقارية برد مبلغ 750 ألف و750 دينار لمواطنة وتعويضها عن تأخير السداد بـ 5500 دينار

المحامي حمد النصافي

المحكمة الكلية

حكمت المحكمة الكلية «الدائرة التجارية» بإلزام إحدى الشركات العقارية برد مبلغ 57 ألف و750 دينار لمواطنة إضافة إلى تعويضها بمبلغ 5 آلاف و500 دينار عن الاضرار المادية والأدبية التي لحقت بها نتيجة عدم سداد الشركة المبالغ سابقة الذكر بين العامين 2017 و2018 للمدعيه بناء على اتفاق سابق،حيث ترافع عن المدعيه المحامي حمد النصافي.

وقررت المحكمة التي عقدت جلستها برئاسة رئيس الدائرة عبدالله مندني ،وعضوية القاضيين عبدالله سليمان ومحمد العنزي وحضور أمين سر الجلسة حسام عبدالعزيز وممثلي الدفاع للطرفين بالقضية،قررت إلزام الشركة المدعى عليها بمصروفات الدعوى ومبلغ 300 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

وجاء هذا الحكم بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق المداونة قانونا،حيث تخلص وقائع الدعوى في أن المدعية أودعت إدارة كتاب المحكمة وأعلنت قانونا للشركة المدعى عليها و طلبت في ختامها الحكم بالزام لمدعى عليها بأن تؤدي إليها مبلغ سبعة و خمسين ألف وسبعمائة وخمسين دينار كويتي و إلزامها بأن تؤدي إليها تعويضا ماديا وأدبيا مناسبا عن الأضرار المادية و الأدبية التي لحقت بالمدعية و الزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية ، وفي بيان ذلك قالت : أنه بموجب عقد اتفاق مبرم بين المدعية و الشركة المدعى عليها التزمت بموجبه الأخيرة بان تدفع للمدعية المبلغ المبينة آنفا على دفعات تستحق بين 2017 و2018 ،و أخلت الشركة المدعى عليها بالإتفاق و لم تسدد المبالغ المستحقة عليها للمدعية بلا مبرر قانونى ، و قد فات على المدعية فرصة استثمار المبلغ محل المطالبة وما صحابه من شعور لديها بالحسرة على ذلك و عليه و على سند من نصوص المواد 199و197 و230 و 231 من القانون المدني أقامت دعواها للقضاء لها بالطلبات .

وحيث تداول نظر الدعوى أمام هذه المحكمة و على النحو الثابت بمحاضر جلساتها،وكان قضاء محكمة التمييز قد استقر على أن تقدير التعويض عن الضرر الأدبي ما يكفي في ذلك مواساة المضرور ورد اعتباره بلاد غلو أو اسراف في التقدير وبما يراه القاضي مناسبالظروف الدعوى،ولقاء ما حاق بالمدعية من مشاعر سلبية نتيجة إخلال الشركه المدعى عليها بتعاقدهما معها ،على النحو سابق العرض،حكمت المحكمة: بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية مبلغ سبعة وخمسين ألف دينار وسبعمائة وخمسين دينار كويتي،وألزمتها بأن تؤدي للمدعية مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة دينار كويتي تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية وألزمت المدعة عليها مصروفات الدعوى ومبلغ ثلاثمائة دينار كويتي مقابل اتعاب المحاماة الفعلية

مسؤول «ناتو» يشيد بدور مكتب الحلف بالكويت في تعزيز الشراكات الاقليمية

بروكسل - «كونا»:أشاد الأمين العام لحلف شمال الاطلسي «ناتو» ينس شتولتنبرغ أمس الثلاثاء بدور مركز الحلف الاقليمي في الكويت الفعال في تعزيز الشراكات الإقليمية.

وقال شتولتنبرغ في مؤتمر عبر الانترنت بمناسبة تقديم التقرير السنوي لعام 2020 «اننا نقدر كثيرا الشراكة التي تجمعنا مع دول الخليج في اطار مبادرة اسطنبول للتعاون ضمن انشطة مركز الحلف الاقليمي في الكويت».

وردا على سؤال «كونا» قال «إننا نثني على انشطة المركز الاقليمي التابع لنا في الكويت الذي يضم برامج تدريبة وندوات وتشرفت بزيارته عدة مرات» مبينا ان المركز ساهم في تعزيز علاقات الشراكة مع حلفاء ال»ناتو» بالاقليم من خلال العمل على العديد من القضايا والمهمات المختلفة.

وأعرب مسؤول الحلف عن تطلعه إلى المضي قدما بعلاقات التعاون مع شركاء ال»ناتو» بالخليج العربي والاستمرار في العمل مع الحلفاء بالخليج العربي ودول اقليم البحر المتوسط لاهميتهم الكبيرة للحلف.

وأطلق حلف شمال الاطلسي «ناتو» مبادرة اسطنبول في قمة عقدها الحلف في المدينة التركية اسطنبول في يونيو 2004 فيما تم تدشين المركز الاقليمي للحلف ومبادرة اسطنبول للتعاون في الكويت في شهر يناير عام 2017.

وتضم مبادرة اسطنبول للتعاون كلا من الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وتهدف إلى تعزيز الامن والسلام الدائمين في المنطقة والعالم.

وعن مهمة الحلف الحالية بالعراق ذكر شتولتنبرغ ان «كل ما نقوم به في العراق يكون على اساس طلب الحكومة العراقية والاحترام الكامل لسيادة اراضي العراق لافتا الى ان مهمة الحلف بالعراق هي تقديم المشورة والتدريب.

على صعيد متصل اوضح التقرير السنوي للحلف لعام 2020 والمكون من 142 صفحة ان المركز الاقليمي بالكويت قدم أول دورة تدريبة على الانترنت في شهر سبتمبر عام 2020 ومنذ تأسيسه في عام 2017 استضاف المركز اكثر من الف مشارك من دول الخليج العربي واكثر من 200 خبير من دول الحلف.

واضاف ان دول حلف شمال الاطلسي وشركاءها بالشرق الاوسط وشمال افريقيا عملت معا لمحاربة وباء فيروس «كورونا المستجد - كوفيد 19».

واشار التقرير الى قيام قطر بالتعاون مع المملكة المتحدة بتوفير اصولها للنقل الجوي بالتنسيق مع مركز الاستجابة للكوارث التابع ل»ناتو» لتعزيز جهود الامم المتحدة لمحاربة الوباء.

ولفت التقرير الى اتفاق وزراء خارجية دول الحلف على تعزيز انشطة ال»ناتو» بالشرق الاوسط وشمال افريقيا من خلال زيادة الدعم لقطاع التعليم والبرامج التدريبية.

واضاف ان الحلف رغم آثار «كوفيد 19-» على العالم التزم ال»ناتو» بمهمته في الدفاع عن منطقة «اليورو اتلانتك» والعمل على انقاذ الارواح.

واشار التقرير الى استمرار الحلف في الحوار السياسي والتعاون الجزئي مع حلفائه بالشرق الاوسط وشمال افريقيا من خلال التركيز على تطوير القدرات وقابلية التشغيل البيني والتوحيد القياسي واصلاح قطاع الامن.

واكد استمرار الحلف في مهماته من خلال تبادل وجهات النظر السياسية والاجتماع الفردي وعقد المؤتمرات عبر الانترنت وطرح العديد من القضايا المختلفة من ضمنها التأثر الامني بسبب الفيروس التاجي والدروس من ازمة فيروس «كورونا المستجد».

وبين التقرير ان النقاط الاساسية للتعاون في عام 2020 ضمت مكافحة الارهاب والطب العسكري والأسلحة الصغيرة الخفيفة والتدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة والدفاع الالكتروني وتحسين الكشف عن المتفجرات من مخلفات الحرب وكذلك الدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي وإدارة الأزمات والتأهب المدني.

تتمات

القيادة السياسية

التحديات، وضرورة التمسك بنهج احترام أحكام الدستور، وتطبيق القانون والالتزام بالاشتراطات الصحية.

وتوجه سموه الى مقام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، وسمو نائب الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر، بالشكر والتقدير، على التوجيه بسحب البلاغات ، مؤكدا في الوقت نفسه تقديره «للإخوة أعضاء مجلس

الأمة»، ومشددا على «ضرورة تعاون الجميع في مواجهة جائحة فيروس كورونا، والالتزام بتوجيهات السلطات الصحية».

وكانت النيابة العامة قد استدعت نحو 38 نائبا ، بينهم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، للتحقيق معهم بشأن إقامة تجمعات مخالفة للقوانين والاشتراطات الصحية ، عقب فوزهم في الانتخابات التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي .

كما استدعت النيابة عددا من المشاركين في الوقفة التضامنية مع النائب المبطلة عضويته بدر الداهوم، وحققت معهم بسبب مخالفتهم للاشتراطات الصحية، حيث قالوا إن الوقفة الاحتجاجية تمت بموافقة وزير الداخلية وبترخيص منه، ومن ثم قررت الإفراج عنهم بكفالة قدرها ١٠٠ دينار ، لكن المتهمين رفضوا دفع الكفالة، وقالوا إن مطالبتهم بالكفالة «تمثل تعسفا في تطبيق القانون»، ما استدعى النيابة تحويلهم إلى المباحث العامة ومن ثم اقتيادهم إلى السجن، تمهيدا لعرضهم على النيابة مرة أخرى.

وكان من بين المحتجزين النائب السابق محمد هايف والنائب السابق عادل الدمخي والأكاديمي والسياسي البارز عبيد الوسمي، إضافة إلى فهد فلاح بن جامع.

في سياق متصل أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه أبلغ أمس الثلاثاء، بأنه ستتم إحالته إلى النيابة العامة على خلفية بعض التجمعات والاحتفالات التي تمت بعد إعلان نتائج الانتخابات، مؤكداً أنه سيكون أول من يمتثل وآخر من يخالف.

وقال الغانم في تصريح له بمجلس الأمة : «تم إبلاغي للتو بتحويلي إلى النيابة العامة، على خلفية بعض التجمعات والاحتفالات التي تمت بعد إعلان نتائج الانتخابات في ديواني، وللأمانة فعلا هي كانت تجمعات خالفت الإجراءات الصحية».

أضاف : «أؤكد امتثالي التام وسأكون أول من يحضر إلى النيابة، وأول من يطلب رفع الحصانة عني، لنؤكد أننا في دولة دستور وقانون وأنه لا كبير فوق القانون».

وشدد الغانم على أنه سيكون أول من يطبق ويحترم القانون، وآخر من يعترض على تطبيقه، وأنه لا كبير أو صغير أمام القانون في دولة الكويت دولة المؤسسات.

وقال : «لم يصلني شيء رسمي بشأن الإحالة لكني أبلغت بأنه ستتم إحالتي، وأعتقد أنه هذا هو التصرف الصحيح والسليم، وأؤكد ما ذكرته سلفا، سأمتثل امتثالا كاملا، وأمام القانون لا توجد لا مناصب ولا مكانة سياسية».

أضاف : «لو لم تتم إحالتي للنيابة، سأقول لهم إن هناك تجمعات في ديواني بعد الانتخابات خالفت الإجراءات والاحترازات الصحية ويجب إحالتي».

وشدد الغانم على أن «هناك دستورا أقسمنا على احترامه، وقانونا يجب أن يطبق على الكبير والصغير وأولهم رئيس مجلس الأمة، وإذا كنا أخطأنا في الاحترازات الصحية أو مخالفة أي قانون ، يجب أن نتحمل نتائج هذه المخالفات بكل رحابة صدر».

من جهة أخرى أصدر 11 نائباً بياناً بشأن إحالة المشاركين في ندوة الداهوم للنيابة .

وقال النواب في بيانهم: «إن ماتعرض له المشاركون والحاضرون في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ديوان النائب بدر الداهوم، من إحالة كيدية إلى النيابة العامة بسبب بلاغ قدمته الحكومة ممثلة بوزير داخليتها، يمثل انتهاكاً لكل قواعد العمل السياسي المحترم والأخلاقي المبني على صدق الوعود والعهود».

أضافوا: «فبعد أن اتفق نواب الأمة في ديوان النائب محمد براك المطير مع وزير الداخلية، على تحويل الوقفة التضامنية المفتوحة والتي كانت تتداعى لها جموع المواطنين، إلى مؤتمر صحفي معلن الوقت ومعلوم المكان، تقديراً للظروف الصحية، تقوم الحكومة بتحريك بلاغ للنيابة العامة، وتقوم هذه الأخيرة بتقرير كفالة مالية بحقهم، امتنع الماثلون عن دفعها إيماناً منهم بكيدية البلاغ، والذي يفترض أن يُحفظ قبل أن يبدأ، وإن استلزم الأمر التحقيق به، و أن يفرج عنهم بضمان شخوصهم».

وختموا بيانهم: «نؤكد بأننا متمسكون بإعلاننا لعدم التعاون مع حكومة الشيخ صباح الخالد الصباح التي فشلت في إدارة البلد، وتنكرت لإرادة الأمة ونقضت عهودها ووعودها مع ممثلي الشعب».

وحمل البيان اسم كل من النواب: الصيفي مبارك الصيفي، ثامر السويط، خالد العتيبي، شعيب المويزري، مساعد العارضي، فارس العتيبي، سعود بوصليب، مرزوق الخليفة، د.عبدالكريم الكندري، مبارك الحجرف، محمد المطير.

بدوره اعتبر النائب ثامر السويط أن إحالة وزارة الداخلية 38 نائبا إلى النيابة العامة، بحجة وجود تجمعات مخالفة تتسم بالانتقائية والتعسف، مؤكدا عدم تعاونه مع حكومة الشيخ صباح الخالد.

وقال السويط : إن « وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي لم يف بوعده للنواب في قاعة عبدالله السالم بأنهم «ربعه وجماعته»، وأصبح يمارس الانتقائية والقمع والتعسف، معتبرا أن ما تناقلته الصحف عن إحالة 38 نائبا إلى النيابة العامة يعد استهتارا بالسلطة التشريعية وبالشعب الكويتي ، متسائلا: «هل هذا فعل يليق أن يقوم وزير الداخلية بتلك الأفعال تجاه ربعه وجماعته؟».

من جهة أخرى، رأى السويط أن إحالة 38 نائبا من أصل 50 إلى النيابة العامة ، وهم ممثلون للشعب الكويتي، بمثابة استهتار بالسلطة التشريعية والشعب الكويتي.

وقال: «للأسف أنتم تستخدمون الأزمة الصحية وقانون الصحة العامة الذي ليس له معايير دقيقة وثابتة ومن الصعب جدا أن تضبط الأمور الصحية».

واعتبر أن « هناك تناقضاً بين قرارات وأفعال الوزير بدليل أنه يحضر ليلاً اجتماعات العسكريين بوزارة الداخلية ويفتخر بذلك، ويحضر قبل أيام إلى المقبرة بشكل لا يتوافق مع الاشتراطات الصحية».

إلى ذلك أعلن النائب مهلهل المضف، تأييده ودخوله في الاستجواب الذي ينوي النائب حسن جوهر، تقديمه لسمو رئيس الوزراء.

وقال المضف:«أعلن تأييدي ودخولي في استجواب حسن جوهر والذي سيؤدي إلى عدم تعاون مع رئيس الوزراء».

وتابع: «أن كل خيارات المساءلة السياسية متاحة، بعد الانتهاء من التحقيق».

وكان النائب حسن جوهر، قد هدد باستجواب رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، وكتب في حسابه عبر «تويتر»: «إذا عتب الرئيس أحمد السعدون بوابة النيابة فأبشر بصعودك على منصة الاستجواب».

ولوح النائب صالح المطيري باستجواب وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، في حال لم يسحب الدعوى التي رفعت بحق نواب وشخصيات شاركوا في ندوة د. بدر الداهوم قبل أيام.

ونقل المكتب الإعلامي للنائب د.صالح ذياب المطيري، عنه القول «من ديوان فلاح بن جامع، سحب الدعوى أو سأستجوب وزير الداخلية في أول جلسة» لمجلس الأمة.

الحكومة ترفع

وأوضح مقرر اللجنة النائب اسامة المناور، أن الحكومة مازالت مصرة على وضع مشروع قانون الدين العام على رأس الأولويات، والمقدم منذ عام 2017، لافتا إلى أن الحديث في الفترة الماضية كان عن سحب خمسة مليارات دينار من صندوق احتياطي الاجيال القادمة ، الذي رفض من قبل اللجنة المالية ، لكن حاليا الموضوع تغير، والدولة تطلب اقتراض 20 مليارا.

وأكد المناور رفضه المشروع الحكومي للاقتراض من الخارج وطالبها بتقديم خيارات أخرى، كطلب الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة بشرط معرفة آلية السداد وأوجه الصرف وإيجاد بدائل في المرحلة المقبلة تدر دخلا للبلد، كي لا يتكرر الاقتراض.

وقال إنه كان خارج المجلس في ٢٠١٧ لكنه رفض مشروع الاقتراض لأسباب شرعية، كما استفسرعن كيفية السداد، ورد البعض أن السداد سيتم من بيع النفط .

وتساءل المناور: « كيف إذا لم نستطع بيع النفط؟ وكيف إذا أغلق مضيق هرمز خصوصا أننا نقع في منطقة إقليمية ملتهبة؟» مشيرا إلى أن الاقتصاد الكويتي سيضرب في مقتل ويكون السداد أضعافا مضاعفة والدينار سوف ينهار، مؤكدا أن تحذيره تحقق أثناء أزمة كورونا بعدما فقد النفط قيمته.

ولفت إلى أن أولوية الحكومة كانت تتركز على معالجة آثار جائحة كورونا الاقتصادية التي اثرت على جميع البيوت الكويتية من دون استثناء، لكنها حاليا تطالب بإقرار قانون يتيح لها الاقتراض خلال ٢٠ سنة ، وفي الوقت ذاته تقول لا توجد لدينا رواتب في شهرابريل واسعار النفط انهارت ،متسائلا» اذن لماذا تريد ان نمنحها شيكا على بياض؟ ، وما الغاية من تقديم هذا القانون الآن في هذا الوقت؟ «.

وأكد المناور ان الكويت ودولة اخرى في العالم فقط، اللتان لا تقعان تحت وطأة نظام العولمة الجديد، والكويت ليست مديونة لأحد والحكومة تريد أن تدخلنا في هذه الدوامة.

«شؤون الإسكان»

عن طلبه الإسكاني أو قام بالبدل.

وأوضح أن اللجنة وافقت أيضا على اقتراح بشأن تعديل لائحة الرعاية السكنية، بما يقضي باستمرار صرف بدل الإيجار لمن حصل على أحد بدائل الرعاية السكنية ،من دون أن يتم إيصال الخدمات الأساسية الضرورية لها من كهرباء وماء وصرف صحي.

وأكد الجمهور أن مفهوم السكن ليس مقتصرا على أن يسكن المواطن في بيت بلا خدمات صحية أو مياه أو طرق وإنارة، وأن المفهوم الصحيح والسليم للرعاية السكنية هو أن يكون السكن مكتملا بالخدمات كافة.

«الميزانيات» : إمهال

د. بدر الملا في بيان صحفي، إن اللجنة قررت بعد انتهاء المناقشة، منح الهيئة شهرا كاملا للتنسيق مع الجهات الرقابية في تسوية الكثير من الملاحظات والاجتماع معها مجددا، خاصة وإن عدم تسوية هذه الملاحظات قد يعرض ميزانيتها للتعليق وعدم الموافقة عليها.

وأوضح ان مصروفات الهيئة في ميزانية السنة الجديدة قدرت بـ 323 مليون دينار بزيادة قدرها 14 في المئة عما صرفته فعليا في السنة المالية المنتهية الأخيرة.

أضاف أن « اللجنة شددت على أهمية شغل الوظائف الشاغرة لدى الهيئة لمواجهة التنامي المتزايد في أعداد الطلبة البالغ عددهم نحو 54 ألف في مختلف كليات ومعاهد الهيئة.

وأشار إلى أن أعداد موظفي الهيئة المعينين على الكادر العام تناقصت بـ 439 وظيفة خلال السنوات الأربعة الماضية، في حين أن هناك 297 وظيفة شاغرة لتعيين الكويتيين كأعضاء لهيئة التدريس والتدريب.

وأكد أن هذه الأرقام وإن كانت في تناقص بسبب وجود إعلانات توظيف لدى الهيئة بالفترة الحالية، إلا أنها في ذات الوقت عليها بعض الملاحظات، كطلب تخصصات محددة جدا لمواد غير موجودة في الأقسام العلمية ووجود نقص في الأقسام العلمية الأخرى وتمديد فترة الإعلان بتقديم بعض طلبات التخصصات.

ودعا الملا إلى الشفافية في التقديم وتعيين المستوفين وفقا للشروط والتأكد من سد النقص في كافة الأقسام العلمية وفق لوائح الهيئة وتعديلها إن لزم الأمر، مع دعوة وزير المالية لاجتماع لاحق لمناقشة أسباب قيام وزارة المالية بمخالفة القيود الواردة بالميزانية في إجراء مناقلات لصالح الهيئة من بنود لا يجوز النقل منها كالوظائف العامة، رغم وجود حاجة ملحة للتوظيف.

وفيما يخص مكافأة الساعات الزائدة عن النصاب والمقدرة بـ 24 مليون دينار شاملة الفصل الدراسي الصيفي، قال الملا إن اللجنة لا زالت ترى أنها بحاجة إلى مزيد من الضبط خاصة وأن جهاز المراقبين الماليين امتنع عن اعتماد العديد منها لمخالفتها الإجراءات اللائحية.

وبين أن من بين تلك الاجراءات منحها لأعضاء هيئة التدريس والتدريب من شاغلي الوظائف الإشرافية والتعديل على ضوابطها دون موافقة ديوان الخدمة المدنية، فضلا عن استبعاد جهاز المراقبين الماليين لـ 8 أسماء من كشوف الصرف لعدم ورود أسمائهم في قرار التكليف مع أهمية فتح تحقيق في هذا الموضوع وموافاة كل من اللجنة والجهاز بنتائجه.

ولفت إلى أن اللجنة لاحظت تكرار تعاقد الهيئة دون إذن الجهاز المركزي للمناقصات العامة في العقود الخاضعة لنصابه القانوني من خلال تمديد العقود القائمة أو التعاقد المباشر في كل من «الصيانة ، نقل الطلبة ، الزراعة التجميلية ، الخدمات الهندسية».

وأكد أن ذلك يتطلب إحكام الدورة المستندية ومتابعة العقود أولا بأول لترسية عقود على مناقصين جدد بأسعار تخفف الأعباء عن خزينة الدولة بأفضل الشروط ، وخاصة وأن أحد طلبات التمديد لأحد شركات النقل رفع تكلفة خدمة تأجير الباص من 27 دينار يوميا إلى ما يجاوز الـ 40 دينار.

وقال إن اللجنة طلبت موافاة ديوان المحاسبة بجميع طلباته في المخالفة المالية بشأن الإجراءات المتخذة للمبتعثين إلى الجامعة الأمريكية بأثينا غير المعترف بها بحكم قضائي في دولة الكويت والمحالين إلى مجلس التأديب حاليا.

وأشار إلى أن اللجنة اطلعت على مستجدات المشاريع الإنشائية الجديدة في مدن صباح الأحمد وجابر الأحمد والتي ستقام فيها أفرع لكليات ومعاهد الهيئة لتستوعب 15 ألف طالب، حيث انتهى إعداد هذه التصاميم إلا أنها تأخرت في التنفيذ وكان يفترض تشغيل بعضها في سنة 2022 إلا أن هذا الأمر لم يتم.

نائب وزير الخارجية

بين البلدين، إضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

حضر اللقاء مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب الوزير السفير أيهم العمر، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكيتين الوزير المفوض حمد المشعان.

«الصحة» : 1314 إصابة

1314 إصابة، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 196821 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند لـ «كونا» ، إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 215 حالة، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض ووﻻ زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 14162 حالة.

أضاف السند أن عدد المسحات التي تم إجراؤها في الساعات ال24 الماضية بلغ 9317 ، ليبلغ مجموع الفحوصات 1923896 ، مشيرا الى أن نسبة الاصابات لعدد المسحات بلغ 1ر14 في المئة.

السعدون : الليل

الساعة 5.57 مساء، ويكون طول النهار 12 ساعة وطول الليل 12 ساعة.

أضاف أنه بعد ذلك يطول النهار على حساب الليل لافتا إلى أن من المعروف بأن تساوي الليل والنهار في العالم عموما، سيكون في 21 مارس الجاري عند تعامد الشمس على خط الاستواء وتبدأ بعد ذلك بالصعود شمالا نحو مدار السرطان.

وبين أن كل بلد له يومه الخاص بالتساوي والذي يختلف من بلد الى بلد حسب موقعه من دائرة خط الاستواء، مشيرا إلى أن سبب ذلك يعود إلى أن الأرض وهي تدور حول الشمس فإن مدارها له شكل إهليجي وليس دائريا.

وأفاد أن الدول التي تقع شمال الكرة الأرضية عموما يتساوى الليل والنهار بها قبل 21 مارس بعدة أيام، أما الدول التي تقع جنوب خط الاستواء يتساوى بها الليل والنهار بعد ذلك التاريخ.

ولفت إلى أنه في 22 يونيو المقبل سيحدث الانقلاب الصيفي، ويكون النهار في غاية الطول والليل في غاية القصر، وتكون الشمس في غاية صعودها عن خط الاستواء إذ ستقع على مدار السرطان 5ر23 درجة شمالا، وتكون فوق الرأس بارتفاع 85 درجة من الأفق.

لبنان يتجه

النسور السياسية التي تتغذى بشكل جشع على جثثهم.

فبعد أكثر من ثلاثة عقود على الحرب الأهلية خلال الفترة من 1975 و1990، أصبح اللبنانيون رهائن من قبل مجموعات طائفية من أمراء الحرب، حيث تحول «حزب الله»، الحركة شبه العسكرية الشيعية المدعومة من إيران إلى دولة فوق الدولة، والتي تمسك بمقاليد الأمور.

قادت تلك التوترات لبنان للاتجاه نحو الانهيار، لأسباب مالية معقدة، سواء الديون المتعثرة، وعجز الميزانية، ونظام مصرفي هش، فيما زادت جائحة كورونا، وانفجار ميناء بيروت إلى قتل المتبقي من الحياة خارج النظام المالي، لتفقد العملة 90% من قيمتها، وفقاً لما ذكرته صحيفة «فايننشال تايمز» في تقرير لها .

على الجانب الآخر أقرضت البنوك اللبنانية 70% من أصولها للدولة المفلسة، ومصرف لبنان المركزي المفلس بشكل أساسي، وأبعدت معظم المودعين عن مدخراتهم المالية، فيما تم تحديد موعد نهائي لإعادة رسملة البنوك، بحجة إعادة الهيكلة.

من جانبها عجزت حكومة تصريف الأعمال، حيث لا توجد ميزانية أو موارد سريعة من النقد الأجنبي لدفع ثمن الواردات، في حين يطبع مصرف لبنان المركزي المزيد من النقود التي أدت إلى التضخم المفرط.

وقالت «فايننشال تايمز»، إن سماسرة النفوذ في لبنان يرفضون التفاعل بشكل كبير مع خطط الإنقاذ التابعة لصندوق النقد الدولي، حيث يقف المانحون بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة لمساعدة السلطات لكن الطبقة السياسية ترفض، و»جميع أعضائها متواطئون».